

الطريق غير معبّدة لتحويل السودان إلى الحكم الفيدرالي

مخاوف سودانية من تغذية النزعات الانفصالية



تطلع إلى التغيير

وأوضح لـ "العرب"، أن التجربة قد تكون قابلة للنجاح، إذا التزمت الحكومة الانتقالية بإعطاء سلطات واسعة لكل ولاية من خلال دستورها ومجلسها التشريعي، وهو أمر يبدو صعباً في الوقت الحالي مع توصيف مجلس شركاء الفترة الانتقالية لبعض الولايات ذات الهشاشة الأمنية والذهاب باتجاه الدفع لولاية من خلفيات عسكرية لضبطها أمنياً، بحيث لا تمثل تهديداً للأمن القومي للبلاد، وهو أمر لا يمكنه من تحقيق نتائج إيجابية جراء الحالة الأمنية والسياسية الرخوة، ولعل المثل الإثيوبي أكبر دليل على ذلك، حيث خاضت الحكومة المركزية في أديس أبابا حرباً في إقليم تيغراي.

وتخضع لسيطرة القبائل التي لديها امتدادات جغرافية في مناطق أخرى. وتصاعدت المخاوف من إمكانية اضطراب العلاقة بين الأقاليم، في حال كان لكل إقليم دستوره وقوانينه التي تختلف من منطقة إلى أخرى، بما يؤدي إلى خلل على مستوى التبادل التجاري، ما يقود إلى نزاعات بين الأقاليم بسبب تعارض القوانين بينها، بل وتعارضها مع قوانين وتشريعات الحكومة الاتحادية. وأكد أستاذ العلوم السياسية في مركز الدراسات الدولية بالخرطوم، الرشيد محمد إبراهيم، أن استغلال الولايات لمواردها بشكل فعال يشجع على تطبيق الحكم الفيدرالي، وهناك مشكلات عميقة تتمثل في إنزال الحكم على المستوى المحلي، وحجم الصلاحيات المتاحة لكل إقليم، والممارسة السياسية داخلها ومشاركة المواطنين في السلطة، إلى جانب تقسيم الولايات وتبعيتها لكل إقليم.

ويقول متابعون من إمكانية استغلال الحكم الجديد في طلب تقرير المصير، باعتبار أن النظام الفيدرالي كان من أهم مطالب جنوب السودان، والتي رفضها البشير قبل انفصاله عن الدولة. ويعتبر هؤلاء أن الاستجابة إلى هذا المطلب تبذد حجاج بعض الأطراف التي تعمل لصالح قوى خارجية، وتدعم إمكانية طرح تقرير المصير في المستقبل، غير أن المشكلة الرئيسية تكمن فيما إذا قويت سلطة إقليم ما، فقد ينادي وقتها بهذا المطلب، خاصة مع تصاعد تلك النزعة حالياً في إقليم شرق السودان. وتواجه الخرطوم أزمة بشأن تطبيق الحكم الفيدرالي، لأن بقاء السودان الموحد يستلزم ثقافة شعبية وسياسية تضبط إدارة الأقاليم بشكل فيدرالي مستقل عن الحكومة الاتحادية، ومن دون أن يقوّي ذلك نزعة الانفصال التي ستكون حاضرة بقوة في المناطق التي

على أرض الواقع، لأن هناك مكونات اجتماعية خلقها نظام البشير في ولايات الهامش سترفض أي محاولات لتقلص سلطاتها ونفوذها لصالح سلطة سياسية قد تأتي بالتعيين قبل إجراء الانتخابات على مستويات مختلفة مع نهاية الفترة الانتقالية، وبالتالي ستقاوم عملية التغيير من خلال إثارة مشكلات قبلية. وثمة أزمة أخرى ترتبط بانباء الهامش أنفسهم، حيث لديهم رغبة في أن تكون السلطة تابعة من أصحاب المصلحة على نطاق القاعدة الشعبية وليس على أساس سلطة فوقية قد تأتي بقيادة الحركات المسلحة على رأس إدارة الأقاليم. ويصعب تنفيذ هذا الأمر في الوقت الحالي نتيجة عدم استقرار الأوضاع في الهامش، وعدم إنزال بنود الترتيبات الأمنية، والحاجة إلى سلطة مركزية منتخبة تستطيع أن تشرّف على عملية الانتقال الديمقراطي في الأقاليم.

تطبيق نظام الحكم الفيدرالي في السودان سلاح ذو حدين، فرغم أنه قد يكون الحل لاستيعاب الهامش وخلق نوع من التناغم في المسؤوليات الإدارية والقانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، إلا أن هناك مخاوف من أن يؤدي تطبيقه إلى تغذية النزعات الانفصالية.

الخرطوم - تستعد السلطة الانتقالية في السودان لإصدار المراسيم الخاصة بعودة البلاد إلى نظام الحكم الفيدرالي الإقليمي، وتقسيم الدولة إلى ثمانية أقاليم بدلا من 18 ولاية، وفقا لما جاء في اتفاق جوبا للسلام الموقع بين السلطة الانتقالية والجبهة الثورية، وسط مخاوف من الانغماس في تفاصيل عدة بشأن كيفية إدارة الأقاليم وقدرتها الترابية على التوافق حول إدارة الأقاليم مترامية وتشهد أوضاعاً أمنية هشة.

وكشف عضو مجلس السيادة محمد حسن التعايشي، مؤخرا، أنه سيتم إصدار قرار بعودة السودان إلى نظام الحكم الفيدرالي الإقليمي، والذي كان من المقرر العمل به بعد 60 يوما من التوقيع على اتفاق جوبا للسلام، أي في ديسمبر الماضي. ويشهد السودان حاليا جلسات عصف ذهني تقودها لجنة دراسة استعادة نظام الحكم الفيدرالي بالمشاركة مع وزيرة الحكم الاقتصادي بثينة إبراهيم، والتي جرى تعيينها في الحكومة الجديدة مؤخرا، بحثا عن إمكانية تشكيل المفوضيات الخاصة بكل إقليم قبل انعقاد مؤتمر الحكم.



محمد الفاتح همة
المكون العسكري
متردد في اتخاذ خطوة
الحكم الفيدرالي



الرشيد محمد إبراهيم
حجم الصلاحيات
المتاحة لكل إقليم
يطرح إشكاليات

ويتطلع أبناء الهامش إلى نظام حكم يقوم على لامركزية صنع القرار ويحتوي التنوع الإثني ويخلق نوعاً من التناغم في المسؤوليات الإدارية والقانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، مع تحديد هيكل الحكم الإقليمي وسلطاته وترسيم الحدود بين الأقاليم والابتعاد عن إعادة خلق أو ترميم المؤسسات التي تركها النظام السابق. وقال المحلل السوداني المتخصص في شؤون دارفور، محمد الفاتح همة، إن المكون العسكري في مجلس السيادة يتردد في اتخاذ خطوة الحكم الفيدرالي، مع أنها أضحيت واجبة التنفيذ بفعل تضمينها في الوثيقة الدستورية، ويخشى أن تفتح الباب أمام قضايا لم يتم التوافق عليها، مثل قضية علمانية الدولة، ونظام الحكم داخل كل إقليم. وأضاف همة في تصريح لـ "العرب"، أن تنفيذ الحكم الفيدرالي سيكون صعباً

وسيجوز المؤتمر شاهدة على وضع الأطر القانونية للنظام الفيدرالي قبل إقرارها بشكل نهائي من قبل وزارة العدل، وتصميم الهياكل والنظم التي تستوعب التحول الإداري للحكم في السودان. وسيتم تقسيم السودان إلى ثمانية أقاليم رئيسية، هي: دارفور، وكردفان، والنيل الأبيض، والولاية الشمالية، ونهر النيل، والبحر الأحمر، والجزيرة،

فضيحة السكر في حمص تكشف حجم الفساد

ويقول نشطاء إن القضية تطال رؤوسا كبيرة لكن الوزارة لا تستطيع الإشارة إليهم وستكتفي بإيقاف المتورطين المباشرين، في رسالة تحاول من خلالها إضلال رسالة بأنها تضع في صلب أولوياتها محاربة الفساد.

وقام التلفزيون السوري بعرض تسجيل مصور لكميات السكر المخزنة في منزل مديرة الصالة.

العثور على أطنان من السكر في منزل مديرة لإحدى صالات المؤسسة السورية للتجارة في محافظة حمص

وتوزع مادة السكر في سوريا حسب البطاقة الذكية بحيث لا تتجاوز حصة الفرد الكيلوغرام الواحد منها شهريا. ولا تكفي الحصة المعتمدة للمواطنين الذين يضطرون إلى شراء السكر من الأسواق بضعف أثمانه الحقيقية.

وتعاني الأسواق في مناطق سيطرة الحكومة من نقص فادح في هذه المادة التي جرى رفع سعرها في يوليو من 350 ليرة إلى 800 ليرة للكيلوغرام الواحد، لكنه مع غياب الرقابة الاقتصادية يجري بيعها بأسعار تصل إلى 2000 ليرة، كما هو الحال بالنسبة إلى باقي المواد الأساسية.

دمشق - خلفت فضيحة العنور على أطنان من السكر في منزل مديرة إحدى صالات المؤسسة السورية للتجارة في محافظة حمص ضجة كبيرة، لاسيما وأن هذه المادة مقلوبة ويجري توزيعها من خلال البطاقة الذكية. وتداول نشطاء ورواد مواقع التواصل الاجتماعي في سوريا على نطاق واسع الخبر، مجمعين على أن هذه الفضيحة ليست إلا نقطة في بحر من الفساد يعم مناطق سيطرة الحكومة. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السورية أعلنت الخميس العنور على ستة أطنان من مادة السكر في منزل مديرة إحدى الصالات. وقالت الوزارة عبر صفحتها في "فيسبوك" إن مدير عام المؤسسة السورية للتجارة، أحمد نجم، أعفى مديرة "صالة الشهداء" في حمص، ونقلت عن نجم قوله "سيتم اتخاذ أقصى العقوبات القانونية" بحق المتورطين، وبحق "كل من يتلاعب بقلعة عيش المواطنين وبالمواد الغذائية الأساسية المدعومة ويحاول الاتجار بها على حساب احتياجات المواطنين". كما أصدر وزير التجارة قرارا بإنهاء تكليف عماد ندور بمهام وأعمال مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في حمص. وقالت الوزارة إن القرار يأتي "على خلفية التجاوزات وحالات الفساد التي تشهدها بعض صالات المؤسسة السورية، والتصدي لمظاهر الخلل والترهل الإداري".

استبعاد فادي صوان عن ملف انفجار بيروت يخلّف غضبا شعبيا وسياسيا في لبنان

وكانت محكمة التمييز الجزائية أصدرت الخميس قرارا قضى بنقل الدعوى المتعلقة بانفجار مرفأ بيروت من تحت يد المحقق العلي في ملف انفجار مرفأ بيروت القاضي فادي صوان ورفع يده عنها. وتبلغ المحقق العلي القاضي صوان صباح الجمعة، قرار محكمة التمييز الجزائية بكف يده عن النظر بدعوى انفجار المرفأ. وكانت من المبررات التي صاغها القضاء لسحب هذا الملف من صوان أنه أحد المتضررين من الانفجار الذي طال منزله. ودعا زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الجمعة إلى ضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية لكشف ملامح جريمة المرفأ، وأشار إلى أن كتلة "الجمهورية القوية" سيقوم بتوقيع عريضة وتوجيهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة للغرض نفسه، معربا عن أسفه في بيان "لكف بد القاضي صوان بقضية المرفأ بعد أن وضعت العراقيل تباعا على طريقته". وقال جعجع "لا يقنعنا أحد بأن أي تحقيق محلي ممكن أن يوصلنا إلى أي نتيجة جديّة في جريمة المرفأ".

وقال رامز حطيط المتحدث باسم أهالي ضحايا تفجير 4 أغسطس في تصريح خلال الاعتصام "تعرضنا الخميس لتفجير التحقيق وتفجير للعدالة، وتفجير للحقيقة والحق في لبنان". وطالب بتعيين قاض عدلي اليوم قبل الغد، مضيفا "نطالب أن تتوفر فيه صفات كالنزاهة والنسجاعة وعدم التسييس. سوف نقبل بالأمر الواقع ولكن سوف نجعل القاضي الجديد يعمل تحت الضغط"، معلنا عن استمرار التحركات الاحتجاجية في الشارع.



أهالي ضحايا الانفجار يصعدون